WANA INSTITUTE

ديوانية: مناهضة العنف ضد المرأة

لا أشعر بالأمان!

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، كانون الأول 2020

تأتي هذه الورقة كنتاج لديوانية بعنوان "مناهضة العنف ضد المرأة". مبادرة ديوانيات هي إحدى مبادرات معهد غرب آسيا وشمال افريقيا وشبكة المدن القوية في الأردن والتي تهدف الى تنظيم سلسلة حلقات نقاشية من شأنها البحث في آفاق إنضاج الخطاب العام، وتبادل الأفكار والخبرات، وإيجاد الفرص المتعلقة في برامج محاربة الفكر المتطرف، وبناء التضامن والسلم المجتمعي في كل من محافظات إربد والكرك والزرقاء.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA Institute

شروط إعادة النشر: لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كليا أو جزئيا وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم االتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن

المؤلفون: بارق محادين، وروعة معمر، واسراء الشياب

طبع في عمان، الأردن
جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن 2020©
صنع في الأردن

جدول المحتويات

ديوانية: مناهضة العنف ضد المرأة 2
دور المؤسسات الدينية في مناهضة العنف ضد المرأة..... 2
العنف السياسي ضد المرأة خلال جائحة كورونا 3
العنف الاقتصادي ضد المرأة خلال جائحة كورونا 4
مداخلات المشاركين/ات 5

ديوانية: مناهضة العنف ضد المرأة

نفذ فريق معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا القائم على إدارة مشروع "شبكة المدن القوية" في الأردن يوم الثلاثاء الموافق 15 من شهر كانون الأول/ديسمبر جلسة حوارية "ديوانية" عبر تقنية زوم تحت عنوان: مناهضة العنف ضد المرأة. شارك في الديوانية قرابة الـ 57 مشارك وجهات أهلية ودينية ومدنية متنوعة، قدموا خلالها استعراضًا لكيفية مناهضة العنف ضد المرأة ووضعوا عدد من التوصيات السياساتية المتعلقة بهذا الشأن. قام فريق المعهد بصياغة محاور الجلسة واختيار المتحدثين، وقام بتيسير الجلسة ضابط ارتباط شبكة الوقاية المجتمعية في محافظة الكرك الدكتور عبد الحي الحباشنة.

يستعرض هذا الملخص السياساتي أبرز النقاط والملاحظات التي وردت خلال الديوانية، ويوثق الملاحظات التي وردت من قبل المشاركين وأعضاء شبكات الوقاية المجتمعية في ثلاث محافظات أردنية: اربد والكرك والزرقاء. وقد تم تصنيف محاور الديوانية إلى ثلاثة: **دور المؤسسات الدينية في مناهضة العنف ضد المرأة؛ العنف السياسي ضد المرأة خلال جائحة كورونا؛ والعنف الاقتصادي ضد المرأة خلال جائحة كورونا.**

يشار إلى أن مبادرة الديوانيات هي إحدى مبادرات معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وشبكة المدن القوية في الأردن والتي تهدف الى تنظيم سلسلة حلقات نقاشية من شأنها البحث في آفاق إنضاج الخطاب العام، وتبادل الأفكار والخبرات، وإيجاد الفرص المتعلقة ببرامج محاربة الفكر المتطرف، وبناء التضامن والسلم المجتمعي في كل من المحافظات المشمولة في المشروع. من الجدير بالذكر أن شبكة المدن القوية هي إحدى برامج معهد الحوار الاستراتيجي المدعومة من الحكومة الهولندية ويتم إدارتها بالأردن – وبالشراكة مع وزارة الإدارة المحلية – من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

دور المؤسسات الدينية في مناهضة العنف ضد المرأة

ممثلًا عن المؤسسات الدينية، تحدث الأب بولص بقاعين، راعي طائفة الروم كاثوليك في محافظة الكرك ورئيس المحكمة الاستئنافية للروم كاثوليك منذ عام 2016، وهو كذلك عضو مؤسس في شبكة الوقاية المجتمعية لمحافظة الكرك منذ تأسيسها. وفي موضوع الديوانية، أشار الأب بولص بقاعين إلى عدد من النقاط نوردها كما جائت، أبرزها:

- كما نعلم منذ القدم، فإن المفتي الاسلامي والخوري المسيحي يتبادلان الأدوار ويتممان عملهم في تعزيز التعايش الديني، وقد تميّزت محافظة الكرك تحديدا في هذا الشأن، علمًا أن وجود الفكر المتطرف والعنف معاكس لإرادة الله في الخلق والتساوي بين الجنسين.
- للعنف اشكال عديدة؛ منها الجسدي والذي ممكن أن يؤدي في نهايته إلى القتل، ومنها اللفظي والنفسي الذي يحط من كرامة الانسان وحقوقه في الحماية النفسية والجسدية. وإذا تحدثنا عن المرأة على وجه الخصوص، فإن تعرضها للعنف يمنعها من أخذ حقوقها في العيش بسلام والحماية من أشكال العنف الاقتصادي الذي يمنعها من العمل او الاستقلالية الاقتصادية حتى تبقى بحاجة الى الرجل.
- للعنف أسباب عديدة؛ منها النفسي والاقتصادي والمرتبط بالجهل، إلّا أنّها تؤدي جميعها الى عنف الأسرة والمجتمع وتهين المجتمع وإرادة الخالق الذي خلقهم ذكر وانثى متساوين على قاعدة الإنسانية المشتركة.
- المرأة في الديانات السماوية: ففي القرآن الكريم هنالك العديد من السور والآيات التي تتحدث عن مكانة المرأة "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" وكذلك قول القرآن الكريم "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" (صدق الله العظيم). أما في الكتاب المقدس، فقد أكّد القديسون بأن "الله لم يخلق المرأة من رأس الرجل حتى لا تتكبر عليه ولا من تحت قدميه حتى لا يكون فوقها انما خلقت من ضلعه حتى تكون عونا له"

- عليه، نجد أن القرآن والانجيل يتحدثان بالتساوي عن المرأة مع الرجل وعلى مر العصور كان للنساء أدواراً مهمة في بناء الحضارات، ومثلا السيدة مريم العذراء كرمها القرآن والانجيل سواسية، في أحد القصص في الكتاب المقدس التقى سيدنا يسوع بامرأة كنعانية وقال لها يا امرأة ايمانك عظيم، وفي هذا تعظيم للمرأة.
- كذلك، فإن الحقوق الكنسية والاسلامية دائما تكرم النساء في آيات عديدة من القرآن إذ تخاطب الانسان وليس الانثى أو الذكر بشكل مختص.
- نرفض جميع أنواع العنف التي تمارس على النساء سواء من المنظور الديني او الاجتماعي حيث يؤثر على بنية المجتمع ذلك أن تعنيف المرأة ينعكس سلبًا على سيادة السلام والامن في المجتمعات.

العنف السياسي ضد المرأة خلال جائحة كورونا

ممثلةً عن مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب، تحدثّت المحامية إسراء محادين، خبيرة النوع الاجتماعي والانتخابات، عن العنف السياسي ضد المرأة تحديدًا، وقامت بمشاركة بعض النتائج التي ستصدر قريبًا عن تقرير لمركز قلعة الكرك يستعرض هذا المحور خلال الانتخابات البرلمانية التي تم عقدها في الأردن مؤخرًا.[1] أبرز النقاط التي وردت في حديث المحامية إسراء كانت كما يلي:

- العنف السياسي هو نوع من أنواع العنف الكثيرة التي تتعرض لها المرأة، بيد أن المجتمع يرفض الاعتراف بوجود العنف ضد النساء وبالتالي نقف أمام حلول متجزأة وغير مستدامة. من ناحية اصطلاحية، فإن العنف السياسي هو ذلك الذي يقع على النساء اللواتي يطمحن في الوصول الى مناصب سياسية في صنع القرار أو مناصب قيادية فيقع عليهن التنمر الالكتروني ونشر الاشاعات المغلوطة، ويتم كذلك ممارسة الضغط والعنف الاقتصادي عليهّن وخاصة إن لم تكن لديها القوة والملاءة الاقتصادية.

- في مرحلة الانتخابات الأخيرة شهدنا للأسف أشكال متعددة من العنف الانتخابي الذي تم ممارسته على المرأة الأردنية، ولا نغفل الإشارة إلى النتائج المخيبة للآمال التي حظيت بها المرأة من حيث عدد المقاعد الانتخابية: وهذا يستدعي رفع الجهود بشكل أكبر واقوى من قبل النشطاء من أجل ضمان مساعدة النساء للوصول الى مناصب سياسية في عملية صنع القرار.

- حتى العنف السياسي أصبح يمارس على النساء اللواتي تم تعينيهن في مناصب قيادية عليا، ولم يعد حصرًا على المرأة الطامحة في الوصول لهذه المناصب. وهو نوع من أنواع العنف السياسي الذي يمكن تصنيفه بالعنف الظاهر للعيان. التحدي الأبرز هنا يبقى عدم وجود تشريعات قانونية لمناهضة هذا النوع من العنف على النساء.

- أمثلة على العنف السياسي: هنالك سيدات سحبن ترشحهن بالإجبار ومنهن من تم التحايل عليهن قبل التسجيل للانتخابات حتى لا تترشح، وكذلك منهن من تم تشويه حملتها الانتخابية سواء بالضغط او الاشعاعات او التنمر الالكتروني.

- عدم حرية السيدة للترشح أو التنافس مع الرجال على صعيدي الكفاءة المالية أو توجه المجتمع، هنالك تنمر يقع على النساء سواء كانت وزيرة أو نائب أو مديرة أو بمنصب قيادي أعلى.

- عليه، يجب مكاتفة الجهود لمساعدة المرأة للوصول الى العملية الديمقراطية دون تنمر أو عواقب. تبدأ هذه الجهود من خلال تشريعات تضمن حقها وقوانين تدعم وصولها، بالإضافة الى حراك المجتمع المدني في سندها ومساعدتها للانخراط الآمن في العمل السياسي.

[1] يمكن العودة إلى ملخص الديوانية التي عقدها المعهد لشهر نوفمبر 2020 والتي قدمت قراءة في المشهد الانتخابي في الأردن عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2KgQUjs. الملخص من إعداد بارق محادين وروعة معمر.

العنف الاقتصادي ضد المرأة خلال جائحة كورونا

في تغطية المحور الاقتصادي ضد المرأة خلال جائحة كورونا، تحدثت السيدة رانيا حيّوك، المديرة التنفيذية لمؤسسة نافي لتمكين النساء والشباب، ومديرة برامج سابقة لتجمع لجان المرأة الأردنية. أبرز الملاحظات التي أوردتها السيدة رانيا كانت كما يلي:

- خلال جائحة كورونا، تم رصد العديد من الممارسات العنيفة ضد المرأة وتجلت سلبياتها، خاصة فيما يتعلق بالعنف الاقتصادي. وهذا موضوع يشغل العديد من المؤسسات المعنية بحقوق المرأة خاصة أن نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية في آخر 3 سنوات قاربت الـ 14% فقط، وهذه النسبة مقلقة جداً. لكن حتى مع انخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة، لا نستطيع اغفال نجاحاتها وأنها تميزت في العديد من القطاعات والمجالات التي شغرتها، فضلًا عن امتلاكها العديد من الخبرات والكفاءات. بيد أن عدم اعطاءها المساحة الكافية وضعف القوانين والتشريعات أدى لعزوف الكثير من النساء عن الانخراط في سوق العمل وانسحاب البعض الآخر منهم.

- موضوع مناهضة العنف ضد المرأة هو منظومة متكاملة؛ حيث لا نستطيع فصل أي نوع من أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة عن النوع الآخر. فعلى سبيل المثال، إذا كانت المرأة معرضة لعنف اقتصادي فهي أيضاً معنفة سياسياً لأنها لن يكون لديها القدرة على المشاركة السياسية في ظل غياب استقلاليتها المالية وتمكينها الذاتي.

- يجب ألا يكون الهدف هو مجرد إشراك المرأة في سوق العمل، بل بناء قدراتها وتوعيتها وتأهيلها لسوق العمل وما سيصادفها فيه.

- أصبحت المرأة تعاني مشاكل اقتصادية أكبر في ظل جائحة كورونا وفترة الاغلاقات والحظر؛ حيث أن هناك العديد من السيدات ممن فقدن أعمالهن أو أُجبرن على الاسقالة أو تم خصم ما يقارب 30-50 % من رواتبهن. في ظل هذه الجائحة تم التركيز أكثر من قبل المؤسسات المعنية بالمرأة على النساء اللاتي يعملن في الأعمال غير المنظمة، حيث أصبح هناك فجوة بينهن وبين النساء اللواتي يعملن في الأعمال المنظمة، لأن أكثر النساء المتضررات كن من عمال المياومة والعمل غير المنظم.

- تشير بعض الدراسات أن النساء في المناطق الأقل حظاً والمهمشة تحتاج لتركيز أكبر، حيث نجد أن نسب البطالة في الريف ترتفع بقرابة ثلاثة أضعاف منها في المناطق الحضرية. عليه، فإن العنف الاقتصادي يقع على النساء في هذه المناطق بشكل أكبر وبطرق متعددة كضعف في قانون العمل وافتقاره لبنود تحمي المرأة كالمساواة في الأجور وفرص العمل. كما أنه لا يوجد أي قانون للحماية من العنف أو أي نصوص قانونية تتطرق لموضوع التحرش الجنسي داخل بيئة العمل، خاصة للنساء العاملات في القطاعات الغير المنظمة كالقطاع الزراعي ومجال الرعاية الحيوانية.

- تجلى العنف الاقتصادي ضد المرأة بشكل أوضح خلال الجائحة كون بعض النساء ليس لديهن أي نوع من الاستقلالية المالية، حيث أن هناك العديد من النساء اللواتي يحرمن من الميراث وغيرها من أشكال العنف الاقتصادي الواقع عليهن. علاوة عن عدد آخر من النساء اللواتي يعملن ولكن رواتبهن لا تكون في حساب بنكي منفصل خاص بهن، وبذلك لا يمكن لهن ضمان مستقبلهن المادي، وخاصة النساء اللواتي يرأسن أسرهن فهناك حوالي 300,000 سيدة مسؤولة عن الذمة المالية والصرف على أسرهن وكان أثر العنف الاقتصادي عليهن أكبر من ذلك الأثر الواقع على النساء المتزوجات واللواتي يعشن مع أسرهن.

- خلال الجائحة، أجرت مؤسسة نافي العديد من الدراسات والتي بيّنت أن كثير من النساء فقدن وظائفهن وقمن بصرف المدخرات المالية التي كانوا يملكونها، بالإضافة للنساء العاملات اللواتي تعرضن لعنف اقتصادي من قبل أصحاب العمل حيث تم خصم جزء من الرواتب واجبارهن على الاستقالات وترك العمل، هذا بالإضافة للنساء اللواتي لم يكن لديهن القدرة على الجمع بين الوظائف الرعائية لأسرتها وعملها؛ خاصة في ظل الدراسة عن بعد للأبناء، لذلك بدأت جمعيات المرأة بالمطالبة بساعات العمل المرنة.

- تم إجراء دراسات على النساء اللواتي يعملن في القطاع الغير المنظم، مثل النساء اللواتي يعملن في مشاريع صغيرة ومتوسطة ومعظمهن توقف عملهن لاضطرارهن لصرف رأس المال المخصص للمشاريع على الاحتياجات المنزلية خلال جائحة كورونا. وتم وضع توصيات لمساعدة هؤلاء النساء في سبيل تذليل هذه التحديات.

- السياسات والتشريع لا تساعد في توفير الحماية للمرأة وخاصة الحماية الإجتماعية، وحمايتها في أماكن العمل وأثناء ذهابها للعمل، فمن المتوقع أن المرأة إن لم تشعر بأمان عند خروجها من بيتها للعمل فإنها ستنتسحب من سوق العمل.

- الوظائف المتاحة للمرأة في عام 2019 انخفضت بنسبة 51% مقارنة بعام الـ 2018، أي أن النساء فقدن ما يقارب 9,000 وظيفة خلال عام 2019 وهو مؤشر أن هناك قلة في استحداث فرص العمل للنساء.

- لا بد أن يكون هناك خطة استجابة سريعة للأزمات، جائحة كورونا فتحت أذهاننا لمواضيع لم نكن نعطيها الأولوية. والأهمية في ذلك تكمن بأن المرأة هي أساس المجتمع ووعيها بحقوقها وتمكينها سينتج لنا جيل قادم مثقف وواع بمعاني العنف.

مداخلات المشاركين/ات

علاوةً على ما سبق من المتحدثين، فقد امتازت هذه الديوانية كذلك بمداخلات قيّمة تم تقديمها من المستمعين/ات والمشاركين/ات في الجلسة الحوارية. وقد تم إفراد مساحة من الوقت للمتحدثين للإجابة على هذا المداخلات والاستفاضة في مداخلاتهم. يمكن تلخيص أبرز ما جاء من مداخلات المشاركين/ات في النقاط التالية:

1. السيدة جميلة الجازي: رئيسة جمعية نشميات البادية الجنوبية

استعرضت السيدة جميلة جزء من عملها في مشروع النمو الاقتصادي للمرأة للوصول للأمن والسلام المجتمعي مع الأستاذة رانيا حيّوك، وقد كان لهذا المشروع أثر كبير على السيدات خصوصاً خلال جائحة كورونا حيث تعطلت الكثيرات منهن وكانت الظروف سيئة على النساء. ومن خلال هذا البرنامج استطاعت العديد من النساء أخذ منح صغيرة لإقامة مشاريع حرفية بسيطة كالحياكة والنسيج وإعالة أسرهن. هؤلاء النساء تعرضن لعنف من قبل الأزواج والأبناء مما أدى لتدهور الحياة الاقتصادية. مشيرةً إلى أن الجهات المعنية لا تستهدف عادةً منطقة البادية والمناطق المهمشة. وأعربت السيدة جميلة عن رغبة سيدات مجتمعها بوجود مكتب إرشاد قانوني للسيدات لتعريفهن بحقوقهن والدفاع عنها.

2. الآنسة سوسن العجارمة: ممثلة عن جمعية معهد تضامن النساء الأردني

ركزت الآنسة سوسن في مداخلتها على بعض الأرقام والإحصائيات التي عمل عليها معهد تضامن، ومنها:

- حقيقة تعرض امرأة من بين كل أربعة نساء متزوجات لعنف جنسي وجسدي وعاطفي وهي نسبة مقلقة في ضوء حديثنا عن ظاهرة عالمية تتعرض لها حوالي 35% من النساء في فترة من فترات حياتهن وهو مؤشر خطير.

- إن كل احصائيات العنف ضد النساء التي نقرؤها وتتناقلها مؤسسات المجتمع المدني هي احصائيات لا تعطي مؤشرات وأرقام دقيقة وشاملة لمدى انتشار العنف ضد النساء والفتيات، وهناك جملة من الأسباب لهذا الغياب المعرفي.

- الاحصائيات المتوفرة والدقيقة هي التي يتم شملها في المسوحات السكانية ومسوحات الصحة الأسرية حول العنف الأسري، وآخر اصدار منهما كان عام 2017-2018 يشير إلى أن الأرقام السنوية التي تصدرها حماية الأسرة وإدارة المعلومات الجنائية حول قضايا وشكاوى العنف الأسري هي الأرقام الصحيحة والدقيقة.

- هناك ما يقارب الـ 1,685,000 ممن سبق لهن الزواج في الأردن وشملهن مسح العنف الأسري، هذا المسح لا يشمل جميع النساء حيث تم استثناء النساء اللواتي يقل عمرهن عن 15 عاماً وهذا الاستثناء يدل على عدم وجود أرقام واحصائيات شاملة حول العنف ضد النساء غير المتزوجات في الفئة العمرية بين 15-48 وأيضاً لم يشمل النساء المتزوجات وغير المتزوجات اللاتي تزيد اعمارهن عن 50 عام، وبيان تضامن يقول أن هناك 889,000 امرأة لم يشملهن هذا المسح.

- نحن بحاجة إلى اتخاذ اجراءات سريعة وفعالة لحماية النساء والفتيات والأطفال من جرائم العنف والقتل الأسري. وهناك أحد البيانات من معهد تضامن تشير إلى أن هنالك 16 جريمة قتل أسرية حدثت في أول 8 أشهر من 2020 وهو مؤشر جداً خطير يرتفع عن سابقاته لذات الفترة الزمنية في السنوات السابقة.

3. السيدة لينا حداد: ناشطة في العمل النسوي

- عند الحديث عن العنف ضد المرأة يجب أن تكون الدائرة أكبر ونتحدث عن عنف مجتمعي في الدرجة الأولى؛ لأن المرأة التي تتعرض للعنف سينعكس هذا العنف على أسرتها ومجتمعها وقد تصل آثار هذا العنف لجوانب مرتبطة بالسياسة والمشاركة العامة.

- اليوم عندما نحلل أو نقف على مشكلة العنف ضد المرأة البعض يعزوها إلى الدين والبعض يعزوها إلى العرف والثقافة المجتمعية المرتبطة بالإجماعات العشائرية كأن تكون المرأة ليست خياراً أولاً فيما يخص التمثيل السياسي أو العشائري، وقامت السيدة لينا بتوجيه سؤالين:

  - سؤال للأب بولص البقاعين: هل من الممكن أن نفكر بطرح قضايا مجتمعية مختصة بالمرأة من خلال مناهج التعليم المسيحي أو الإسلامي بشكل عام؟

  - سؤال للدكتور عبدالحي الحباشنة: ما دور القادات المجتمعية والقيادات العشائرية في تعزيز المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة وقضايا العنف بشكل عام؟

4. الطالبة تماضر المعايطة: طالبة علم نفس

- دائماً ما يكون الحديث حول توعية وتثقيف المرأة، لكن لماذا لا يكون هناك تركيز مماثل أيضاً على الرجل أو المُعنّفين لتوعيتهم بطبيعة وسيكولوجية المرأة؟ لأن الخطأ أحياناً يقع بسبب أنهم لا يملكون فهماً كافياً لطريقة تفكير المرأة ومعاناتها. يجب التركيز أيضاً على الجانب البيولوجي والذي يؤثر على نفسية المرأة كفترة الحيض أو النفاس أو اضطرابات ما بعد الولادة، فكل هذا يلعب دوراً في التأثير على أفعالها أو ردود أفعالها.

5. السيدة ديانا حدادين: اللجنة الوطنية لشؤون المرأة

- أعلن مجلس الوزراء في شهر مارس الفائت من العام الحالي عن الموافقة على الاستراتيجية الوطنية 2020-2025 وكل ما تم ذكره في هذا الاجتماع من قضايا تمت الإشارة إليها في الاستراتيجية وقد تم بالفعل وضع بعض الحلول لها. ودعت خلال مداخلتها للمشاركين أن يتبنوا هذه الاستراتيجية لتكون خارطة طريق لخططهم وبرامجهم القادمة وأن يعتمدوا مجموعة المؤشرات الموجودة في الاستراتيجية لبناء قاعدة بيانات تراكمية لجميع المؤسسات. حيث أن هناك العديد من الأرقام يتم رصدها ومتابعتها لكنها لا تترجم لبرامج وخطط على أرض الواقع.

- طلبت من المؤسسات والجمعيات الاستناد على الاستراتيجية الوطنية وأخذ جميع المؤشرات التي تم وضعها بعين الاعتبار من أجل الوصول إلى جهد ودعم وطني للجنة الوطنية، مشددة على ضرورة

التواصل الدائم معهم بشفافية لتسهيل عملية الرصد وتجميع البيانات لأنه خلال السنة القادمة سيكون هناك خطط تنفيذ ومتابعة بناءً على الاستراتيجية.

6. ياسمين الزعبي: عضو مجلس محلي في بلدية اربد الكبرى ورئيسة جمعية خيرية

تحدثت عن جانبين:

- الجانب السياسي: المنظمات والمؤسسات التي تعمل على التمكين السياسي للمرأة فشلت في إيصال المرأة لمراكز صنع القرار والمجالس المنتخبة، حيث أن هناك العديد من السيدات اللواتي ترشحن للمجلس النيابي 2020 لكن لم يحصلن إلا على مقاعد الكوتا، فهل تم توعية النساء بحقوقهن وبحيثية قوانين الانتخاب؟ إضافةً على ذلك، فقد تم استغلال السيدات في انتخابات 2020 من خلال قانون الانتخاب المجحف بحق المرأة حيث تم استغلالهن عن طريق دفع تكاليف حملاتهن الانتخابية ورسوم التسجيل مقابل ترشحهن في بالقوائم.
- الجانب الاقتصادي: هناك العديد من النساء ممن فقدن وظائفهن، فهل كان لقانون الدفاع دور في استغناء المؤسسات عن الموظفين؟

وقد قام المتحدثين بالرد على بعض المداخلات التي وردت، وكان الرد كما يلي:

1. الأب بولص البقاعين:

- رداً على السيدة لينا حداد: لا يوجد أي دين يحرض على القتل، وأشار لآخر رسالة وصلته من السلطة الكنسية والتي تقول:

"قد حان الوقت لتؤدي المرأة رسالتها، أيضاً المرأة لها رسالة في المجتمع، رسالة كاملة لها نفوذ وإشعاع وسلطة لم تَرْق في يوم من الأيام إلى المستوى الذي بلغته اليوم. النساء المتأثِّرات بروح الإنجيل يستطعن الأضطلاع بدور كبير في مساعدة البشرية على وقف تدهورها وآلامها." وهذا كلام يعطي أهمية كبيرة للمرأة لتكون عوناً للرجل.

2. إسراء المحادين:

- تعقيباً على كلام السيدة رانيا: بالنسبة للعمل المرن فقد أصبح يشكل تحدي أكبر على المرأة كونها أصبحت أكثر انشغالًا طوال الوقت مع صاحب العمل، كما يجدر الإشارة إلى أن الخلل ليس بالعمل المرن ولكن الخلل في تطبيقاته؛ الأصل بنظام العمل المرن أن يكون محدد بساعات معينة ولكن ما يحصل في الحقيقة سواء للطلاب أو الموظفين أن صاحب العمل يعتبر أن العمل المرن هو أن يعمل الشخص 24 ساعة.

- رداً على سؤال السيدة ياسمين: نعم، تم توعية السيدات بموضوع الانتخاب عن طريق العديد من الدورات التدريبية من قبل الكثير من الجهات ولكن نحن أمام ثقافة مجتمعية تحارب وصول المرأة لمركز صنع القرار ويساعد على ذلك عدم وجود تشريعات تحميها.

3. رانيا الحيوك:

- تأكيداً على كلام الآنسة تماضر: دور الرجل لا يمكن إغفاله في عملية الحد من العنف الواقع على المرأة لذلك يجب إدماجه في كافة الأنشطة، لأنه لا يمكن إغفال دور الرجل في تفهم قضية العنف ضد المرأة.

- رداً على السيدة ياسمين الزعبي: معظم القرارات التي تم اتخاذها خلال الجائحة افتقرت لكافة أشكال الحماية الاجتماعية للمرأة مما أدى لفقدانها لعملها وزاد الحمل عليها، والحل هو المطالبة بمراجعة شاملة للسياسات المتعلقة بمشاركة المرأة الاقتصادية.

معهد
غرب آسيا وشمال أفريقيا

الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن | هاتف: ٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١+ | info@wana.jo
www.wanainstitute.org